

نتنياهو هو «يحتفي» بالفشل ويتوعد فلسطينيي الـ48 بالحرمان

الأسئلة، حتى إن بعضهم رأى أنه ما من سبب للاحتفال، فيما توجه آخرون بالانتقادات الشديدة إلى أداء الشرطة و«الشاباك» وأخفاقاتهما في هذه القضية. ورأى المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت احرونوت»، أليكس فيشمان، أن هذه الحادثة «كشفت عن أسئلة كثيرة وصعبة، يتقزم إزاءها الإنجاز المهني»، لافتاً إلى أنه إذا كان هناك اختبار للأجهزة المهنية فهو «اختبار معالجة قلق الجمهور... واختبار الذعر». في النتيجة، يرى فيشمان أن «الفشل كان مدويًا»، كما لفت إلى ما سماه «ثقباً أسود استخبارياً ضخماً»، مؤكداً أن «الشرطة والشاباك لا يعرفان شيئاً عما يحدث في وادي عارة، وفي المجتمع العربي».

أيضاً، لم تنجح الأجهزة الإسرائيلية في الحؤول دون تنفيذ العملية في المكان الأكثر تأثيراً في الواقع الإسرائيلي، تل أبيب، ومع أنها نجحت في العثور على ملحم وقتله، وهو مصير كثيرين من

النجاح الأمني كان يمكن أن يسجل باعتقال ملحم لا قتله

منفذي العمليات في الداخل، فإن النجاح الأبرز كان يمكن تسجيله لو أنه اعتقل حياً، وهو أمر عادة ما يكون مطلباً أمنياً لانتراع معلومات وإجابات عن أسئلة كثيرة بقيت دون إجابات واضحة. في هذا الإطار، توقف عدد من المعلقين الإسرائيليين حول هذه

بمعنى بوضوح: الانصياع للخطاب السياسي الإسرائيلي، أو سياسة الحرمان والعقاب مقابل أي تفاعل إيجابي مع القضايا الفلسطينية. أما على مستوى الاحتفال بتصفية ملحم، فيبدو أن نتنياهو حرص على تظهير جانب «الإنجاز» الذي سجلته الأجهزة الأمنية والعمالية لإسرائيل، متجاوزاً حقيقة ما انطوت عليه هذه القضية من أبعاد تعكس إخفاق هذه الأجهزة. أولى معالم هذا الإخفاق تمثل في نجاح ملحم في التخطيط وتنفيذ العملية، برغم أنه كان معتقلاً على «خلفيات أمنية» مع ما يفترضه ذلك من أن يكون ضمن دائرة المتابعة الاستخبارية في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها الداخل الإسرائيلي على المستوى الأمني.

فإن بعض الأدوات والأساليب قد تختلف طبيعتها، ومع ذلك فهي تندرج تماماً ضمن مفهوم الردع القائم على أساس العقاب المدروس والهادف. وظهرت معالم رسالة الردع الإسرائيلية في المواقف التي توالى نتنياهو على إطلاقها في عدد من المناسبات، وأخرها في أعقاب تنفيذ عملية تل أبيب وصولاً إلى جلسة الحكومة يوم أمس، التي صاغ فيها نتنياهو رسالته التحذيرية وفق عبارات مغلفة بتطبيق القانون. أولاً هو اشتراط لتنفيذ مخطط تقليص الفجوات الكبيرة القائمة بين الوسط العربي والجمهور اليهودي ما سماه «تطبيق قوانين دولة إسرائيل في الوسط العربي»، قائلاً إن هذين المخططين «مدمجان ببعضهما بعضاً».

وكان نتنياهو قد أوضح بعد عملية تل أبيب الأخيرة أنه «لا يستطيع قبول دولتين في إسرائيل، دولة القانون لأغلبية المواطنين، ودولة داخل دولة لجزء من مواطنيها. في هذا الجيب (الدولة الجزء) لا يفرض القانون ويوجد فيه تحريض إسلامي وأسلحة...»، مشيراً إلى أن من «يريد أن يكون إسرائيلياً ينبغي أن يكون إسرائيلياً حتى النهاية». وبرغم أنه تحدث بلغة «تطبيق القانون» وهو مفهوم واسع، فإنه يشمل أيضاً من منظور إسرائيلي المشاركة في تنفيذ العمليات، خاصة أنه أتى تعقياً على عملية تل أبيب. وهكذا يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي قد وضع الفلسطينيين في الداخل أمام المعادلة التالية: تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي عبر ما سماه «استثمار أموال طائلة في الوسط العربي والخطة غير المسبوقة التي أقرتها الحكومة قبل 10 أيام»، مقابل تنفيذ القانون الإسرائيلي وأن يكونوا إسرائيليين «حتى النهاية». والتفسير العملي لهذا القانون،

حوّل بنيامين نتنياهو نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في العثور على ملحم عملية تل أبيب، نشأت ملحم وقتله إلى فرصة يغطي فيها على القلق والخوف اللذين ساد الجمهور الإسرائيلي خلال الأيام الماضية، وعلى الإخفاق المتعدد الأبعاد

علي حيدر

استطاع رئيس وزراء العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، التغلّب على سوء أداء الأجهزة الأمنية والعمالية في إيجاد الشهيد نشأت ملحم، منذ عملية تل أبيب، بدءاً من لحظة التخطيط للعملية مروراً بتنفيذها وصولاً إلى نجاح ملحم في الانسحاب والاختفاء لعدة أيام، بصورة جزئية، في ظل بقاء أسئلة أمنية كثيرة من دون أجوبة قاطعة وواضحة. وعلى خط مواز، اختار نتنياهو هذه الفرصة لتوجيه رسالة رادعة إلى الجمهور الفلسطيني في الداخل المحتل، ووضعهم أمام معادلة ابتزاز واضحة المعالم: تحسين واقعهم الاجتماعي والاقتصادي مقابل انسلاخهم عن قضايا الشعب الفلسطيني، الذين هم جزء لا يتجزأ منه.

لا تقتصر سياسة الرسائل الساعية إلى تعزيز قدرة الردع الإسرائيلية على حزب الله وفصائل المقاومة في قطاع غزة والضفة المحتلة، بل تشمل الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال في أراضي الـ48. ولكن بحكم أن هؤلاء يخضعون للسلطة والقانون الإسرائيليين،

رهن نتنياهو تحسين معيشة العرب باندماجهم في الأهداف الإسرائيلية تحت شعار القوانين (أ ب)



العراق

إقليم كردستان ينشئ «خندقاً فاصلاً»... لضمان «المناطق المتنازع عليها»؟

بغداد - الأخبار

في غمرة الحديث عن مستقبل العراق ما بعد «داعش» وتصاعد الجدل بشأن مشروع التقسيم، كشفت وثائق وصور مسربة عن انشغال حكومة إقليم كردستان (شمال العراق) بإنشاء خندق فاصل، يبدأ من الحدود السورية ويصل إلى مناطق وسط العراق، هدفه تجزئة «المناطق المتنازع عليها»، وضغطها إلى الإقليم ضمن مشروع إعلان الدولة الكردية. وأشار مصدر من داخل كركوك، التي تمثل أبرز المدن المتنازع عليها، إلى أن «الخندق الذي بدأ حفره في ناحية ربيعة الحدودية مع سوريا، والتابعة لمحافظة نينوى، سيصل قريباً إلى قضاء طوزخورماتو وناحية سليمان بك، التابعتين إلى محافظة صلاح الدين»، موضحاً في حديث لـ«الأخبار» إلى أن الخندق «وصل الآن، إلى قرية ديج التي تقع في أطراف القضاء المذكور»، أي قضاء طوزخورماتو. وأكد المصدر أن الخندق الذي يمتد في المناطق «المتنازع عليها» بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان، «يمثل الحدود الجديدة لدولة كردستان المقترضة، على أن يصل إلى منطقة جلولاء قرب الحدود الإيرانية، أي بمعنى آخر أن الحدود تمتد من شمال غرب العراق حتى شرقه».

وعن تفاصيل «الخندق الفاصل»، أوضح المصدر أنه «سيكون بعمق ثلاثة أمتار وعرض ثلاثة أمتار، على أن يتم تزويده بأبراج مراقبة، أما حدوده فُرّسمت بواسطة تقنية نظام تحديد المواقع (GPS)، وبمساعدة خبراء جغرافيين وعسكريين يتبعون التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة». وبحسب وسائل إعلام عراقية، فإن الحدود التي تنفذها حكومة أربيل تجري بمشاركة خبراء من دول «التحالف»، من بينها 20 خبيراً جغرافياً من الولايات المتحدة وفرنسا، و25 خبيراً فنياً من أميركا، و40 مهندساً من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، إضافة إلى 60 مهندساً خبيراً في المتفجرات من الولايات المتحدة وألمانيا. ويقوم الخندق، بالأساس، على الفصل أو حسم مصير غالبية المناطق المشتركة، بضمها جميعاً إلى الإقليم، ذلك أنه يمر على المناطق ذات التركيبة السكانية المتعددة، والتي وصفها الدستور العراقي بـ«المتنازع عليها»، منها بلدروز وخانقين في محافظة ديالى (شرق) وكفري و طوزخورماتو في محافظة صلاح الدين وغالبية مدن محافظة كركوك، ومخمور والحمدانية وتلكيف وسنجار في نينوى. وتُبين صور نشرت، قبل يومين، أن الحدود الجديدة، أي الخندق فيما لو أنجز في قضاء طوزخورماتو، فإن ذلك سيعني فصل القضاء

عن محافظة صلاح الدين وضمه عملياً إلى الإقليم. في هذا السياق، كشف النائب عن «التحالف الوطني» جاسم محمد جعفر أن «مشروع الخندق جرى البدء به منذ ثمانية أشهر، ضمن التغيير الذي تريد حكومة كردستان فرضه في خضم الحرب على داعش». وقال جعفر لـ«الأخبار»، إن «الخندق الذي يجري العمل عليه أثار القلق لدى المكوّنات التي تعيش في هذه المنطقة (نينوى وكركوك)، أي التركمان والعرب والمسيحيين والشبك والإيزيديين».

رفض نائب عن «التحالف الكردستاني» اعتبار أن ما تقوم به البشمركة أعمال سرية أو مشبوهة

وسرعان ما جرى ربط المعلومات التي تشير إلى إنجاز قسم من «خندق الفصل» مع تقارير إعلامية تشير إلى اتفاق على إقامة الاستفتاء حول انفصال إقليم كردستان في شهر أيار من العام الحال (وهو الموعد ذاته لإنجاز الخندق وفق ما تشير المعلومات)، وذلك ضمن صفقة تدخلت فيها أنقرة ودول خليجية، تتضمن أيضاً مساعدة كردية لإقامة إقليم سني داخل العراق،

على أن يجري قريباً اجتماعاً بين القيادات والأحزاب الكردية في أربيل، لبحث مسألة الاستفتاء. وكان زعيم إقليم كردستان مسعود البرزاني قد أكد في حديث سابق أن حكومته ستنظم استفتاء في كردستان، خلال أشهر، لتحديد الانفصال من عدمه، داعياً إلى احترام قرار الشعب الكردي. ولم تصدر حكومة بغداد أي موقف بشأن المعلومات المتداولة حول الخندق، كما لم يتسنّ لـ«الأخبار» الحصول على موقف رسمي بهذا الاتجاه، فيما رفض النائب عن «التحالف الكردستاني» ريناس جانو اعتبار ما تقوم به قوات البشمركة، التابعة لحكومة الإقليم، على أنه أعمال سرية أو مشبوهة. وقال جانو، لـ«الأخبار»، إن «الخطط العسكرية متنوعة وكيفية الحفاظ على المناطق المحررة تحتاج طرقاً مختلفة»، وذلك في إشارة منه إلى أن الخندق -السور، موجه ضد جماعات «داعش»، لكن جانو أشار إلى أن «طموحات الإقليم وشعبه في تقرير المصير ليست خفية على أحد»، إلا أنه أضاف «لكننا نريد أن يكون طلب الانفصال ضمن الأطر القانونية والدستورية السلمية، كما حدث في غالبية الدول، وبالتنسيق مع حكومة بغداد». وقال «لا نفكر بعلاقة عدائية حتى في حالة جرى تحقيق هذا الانفصال».